

### في إستطلاع لرأي المواطنين اجرته أمان حول واقع الفساد ومكافحته لعام ٢٠١٢

- ٨٣% من المبحوثين يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.
- مستوى الفساد للعام ٢٠١٢ بحسب آراء المواطنين لم يحصل عليه اي تغيير عن العام ٢٠١١.
- القطاع العام يأتي في المرتبة الأولى من حيث القطاعات الأكثر عرضة للفساد بحسب انطباعات المواطنين في الاراضي الفلسطينية عام ٢٠١٢.
- تعتبر الوساطة والمحسوبية والمحاباة في التوظيف وتقديم الخدمات من أكثر اشكال الفساد انتشارا في القطاعات الثلاث ( العام والاهلي والخاص) بحسب رأي اغلبية المستطلعة آرائهم.

#### ملخص النتائج

على عدم القيام بجهود فاعلة حتى الان والذي يؤكد وجوده معظم استطلاعات الرأي التي نفذتها أمان في الاعوام السابقة.

كما أظهرت نتائج استطلاع رأي المواطنين أن أكثر اشكال الفساد في العام ٢٠١٢ في القطاع الحكومي اضافة الى الوساطة والمحسوبية والمحاباة، استخدام الموارد والممتلكات العامة لأغراض شخصية، تبديد الأموال العامة، الرشوة، والتكسب من الوظيفة العامة، ولا تعكس هذه النتائج تغييرا في رأي المواطنين عن العام الماضي، إذ تعكس هذه النتائج استمرار اعتقاد المواطن الفلسطيني أن لا تحسن في موضوع مكافحة ونبذ هذه الاشكال، وينسجم ذلك ايضا مع رأي المواطنين بشأن القطاع الاهلي أما القطاع الخاص فتبرز فيه قضية تخصيص مكافآت كبيرة لأعضاء مجلس الإدارة.

على الرغم من أن هناك فرق واسع بين الاعتقاد بوجود فساد والتجارب الفعلية على أرض الواقع، إلا أن استطلاع الرأي يعكس انطباع مستمر لدى المواطنين بانتشار الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية وهذا أمر «خطير» يتطلب الوقوف عنده لما له من تأثير وتبعات على ثقة المواطنين بالحكومة والنظام السياسي والمسؤولين، إذ ان ٥٦% من المواطنين يعتقدون أن الفساد منتشر لدى كبار وصغار الموظفين على حد سواء.

لقد احتلت الوساطة والمحسوبية في التعيينات للوظائف وفي تقديم الخدمات بحسب آراء المواطنين في استطلاع الرأي شكل الفساد الأكثر انتشارا في القطاعات ( العام، الخاص، الأهلي) للعام ٢٠١٢، مما يؤشر

مكتب غزة: شارع الحليبي، عمارة الخشام.

هاتف: +970 8 2884767

فاكس: +970 8 2884766

البريد الالكتروني: info@aman-palestine.org

الصفحة الالكترونية: www.aman-palestine.org

الاتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان

المقر الرئيسي: رام الله، شارع الإرسال، حي المصايف، عمارة الرمماوي

هاتف: +970 2 2974949 \ +970 2 2989506

فاكس: +970 2 2974948

ص.ب: 69647 القدس: 95908

## مؤسسات القطاع العام الأكثر تعرضاً للفساد في فلسطين بحسب انطباع المواطنين لعامي ٢٠١٢-٢٠١١

المؤسسة العامة	٢٠١٢	٢٠١١
الوزارات	٣٦,١٪	٢٧٪
الأجهزة الأمنية	٢٠,٠٪	٢٢٪
مؤسسة الرئاسة	١٧,٥٪	١٥٪
المجلس التشريعي	٦,٩٪	١٠٪
المحاكم	٦,٠٪	٩٪
النيابة العامة	٢,٥٪	٩٪
المحافظات	لم تقاس	٨٪

لا تغيير جذري على رأي المواطنين من حيث تصنيفه للمؤسسات العامة حيث ما زالت الوزارات والاجهزة الامنية هي الاكثر تعرضا للفساد بالرغم من التحسن الذي اظهره الاستطلاع هذا العام.

## الخدمات العامة الأكثر مجالاً للفساد بحسب انطباع المواطنين

أظهرت نتائج استطلاع الرأي لعام ٢٠١٢ أن ٤٠٪ من المبحوثين استخدموا (الواسطة، المحسوبية، الرشوة....) للحصول على إحدى الخدمات العامة مثل التعيينات (التوظيف) وتلقي المساعدات (وزارة التربية، وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية (التعليم، الصحة، المياه، الكهرباء، خدمات البلدية).

بحسب انطباع المواطنين للعامين ٢٠١١-٢٠١٢ حول اعتبار التوظيف الخدمة الأكثر تعرضاً للواسطة والمحسوبية يعود ذلك الى قلة عدد الوظائف الشاغرة وحاجة المواطنين للعمل بسبب ارتفاع مستوى البطالة خاصة في اوساط الشباب خريجي الجامعات و من الممكن ارجاع ذلك وبنى على ما كان يتم في السنوات القديمة لدى المواطنين الفلسطينيين بأن التعيينات والتوظيف لا تتم الا بالواسطة وهي فكرة مترسخة في عقولهم منذ عقد واكثر من الزمن مما يجعلهم يعتقدون ان ضمان شغل الوظيفة العامة هو الاعتماد على الواسطة فقط.

## تحسن في الإبلاغ عن حالة الفساد

بينت نتائج استطلاع الرأي ٢٠١٢، أن أكثر من ثلثي المبحوثين (٦٩٪) مستعدين للإبلاغ كشهود عن فعل الفساد بينما أجاب ٢٨٪ منهم لا، كما أظهرت الدراسة أن غالبية المبحوثين ٧٣٪ سيقومون بالإبلاغ عن فعل الفساد في حال كانوا ضحايا، وبالمقارنة مع استطلاع عام ٢٠١١، فإن ارتفاعاً واضحاً ظهر في رأي المبحوثين ومع ذلك وعلى الرغم من التغيير الملموس عما كان عليه في السابق وعلى صعيد ثقافة الإبلاغ عن الفساد، يرى المواطنون أن هناك اسباباً قد تحول دون الإبلاغ عن الفساد أهمها:

تدل نتائج الإستطلاع على ان ممارسة الواسطة منتشرة في المجتمع الفلسطيني وتمارسها معظم شرائح المجتمع الفلسطيني وأن مواجهتها تحتاج إلى استراتيجية وطنية شاملة، أساسها بناء ثقافة رافضة لممارسة هذا السلوك السلبي، وبحسب العديد من الدراسات والتقارير التي قامت باعدادها أمان وغيرها من المؤسسات يتضح أن مكافحة الواسطة تتطلب البدء بالتوعية بمخاطر الواسطة وادماج مفاهيم النزاهة والشفافية بمعانيها في السلوك والممارسة اليومية ضمن مناهج التعليم الابتدائي إضافة الى تدريس هذه القيم في الجامعات والمعاهد الفلسطينية، إضافة إلى تعاون كافة أطراف المجتمع من أحزاب سياسية ومؤسسات دينية و منظمات المجتمع المدني والحكومة الى جانب تقرير اليات شفافة في تقديم الخدمات واستخدام الحكومة الالكترونية وتكافؤ الفرص في شغل الوظائف ومحاسبة جادة للاشخاص الذين يخالفون هذه المبادئ.

## هيئة مكافحة الفساد

أظهرت نتائج استطلاع الرأي أن ٣٩٪ من المبحوثين يعتقدون أن المواطنين يقومون بإبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود الفساد مقابل ٥٨٪ منهم لا يعتقدون ذلك، أما بخصوص إستقلالية عمل هيئة مكافحة الفساد دون تدخلات تؤثر على قراراتها وسير عملها، بينت نتائج الاستطلاع أن ٣٦٪ من المبحوثين يعتقدون ذلك، بينما ٥٥٪ منهم لا يعتقدون ذلك.

و بالمقارنة مع نتائج إستطلاع أمان لعام ٢٠١١، تبين أن تحسناً بسيطاً حدث في إعتقاد المبحوثين بإستقلالية هيئة مكافحة الفساد في عملها من وجهة نظر المستطلعة آرائهم فان الجهات الاكثر تدخلًا في عمل الهيئة هي مكتب الرئيس، يليها الأجهزة الأمنية ومجلس الوزراء والوزراء، يليها المحافظون ورؤساء البلديات، ثم قادة الأحزاب ثم اعضاء المجلس التشريعي وبشكل عام حصل ايضا تحسن في صورة الهيئة باستقلالها من قبل المبحوثين.

## القطاعات الأكثر تعرضاً للفساد في فلسطين بحسب

### انطباع المواطنين لعامي ٢٠١٢ - ٢٠١١

القطاع	٢٠١٢	٢٠١١
القطاع العام	٥٢,٠٪	٤٣٪
الأحزاب السياسية	١٨,٥٪	٢٤٪
القطاع الخاص	١٦,٠٪	١٢٪
الهيئات المحلية	٨,٤٪	١١٪
القطاع الأهلي	٥,٣٪	١٠٪

أن القطاع العام مازال يحتل مركز الصدارة في القطاعات الأكثر عرضة للفساد في السنتين الاخيرتين وفقا لانطباع المواطنين بينما تعتبر الاحزاب والفصائل السياسية في المرتبة الثانية، الامر الذي يؤثر ويضعف الارادة السياسية الفعلية لمكافحة الفساد من وجهة نظر المواطنين.

## مقدمة

في إطار التحضير والإعداد لإصدار تقرير الفساد السنوي للعام ٢٠١٢، والذي يعتمد على العديد من المحاور والمكونات والتي إحداها تضمن نتائج وتحليل استطلاع رأي الجمهور الفلسطيني حول حالة الفساد في الأراضي الفلسطينية، قام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان بتكليف مركز قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية بتنفيذ استطلاعاً للرأي حول الفساد في مناطق السلطة الفلسطينية، حيث قام مركز قياس بإجراء الاستطلاع خلال الفترة ما بين ٢٧ - ٣١ آب ٢٠١٢. بلغ حجم العينة ١٠٠٠ فرداً ممن أعمارهم ١٨ عاماً فما فوق، منها (٦٢٠) في الضفة الغربية (بما فيها القدس)، و(٣٨٠) في قطاع غزة موزعة في ٥٠ تجمعاً سكنياً ومائة منطقة عد (بلوك)، حيث أجريت المقابلات وجهاً لوجه وفي المنازل.

## منهجية البحث:

### ١. الاستمارة:

تم تصميم الاستمارة بالتعاون مع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان والتي شملت كافة الأسئلة التي تغطي أهداف الاستطلاع.

### ٢. اختيار العينة:

تم اختيار العينة باستخدام الأسلوب العيني متعدد المراحل بعد تقسيم العينة الكلية إلى طبقتين (الضفة الغربية وقطاع غزة) وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٧ الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بعد ذلك تم توزيع حجم العينة على المحافظات ليعكس الوزن الحقيقي لكل منها، ومن ثم اختيار التجمعات السكانية لكل محافظة اعتماداً على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن، وفي كل تجمع تم اختيار بلوك أو بلوكين بشكل عشوائي ليتم العمل فيها، وتم اختيار المنازل في هذه البلوكات باستخدام العينة العشوائية المنتظمة. أما داخل المنزل فقد تم استخدام الجدول المتخصص في اختيار العينات Kish لاختيار أفراد العينة.

### ٣. جمع البيانات

عمل في إجراء هذا البحث ٣٠ باحثاً وباحثة ممن لديهم خبرة طويلة في البحوث الميدانية، حيث خضع هؤلاء الباحثون في ورشات عمل متخصصة ناقشت أهداف الاستطلاع ومنهجية العمل والاستمارة، وكان ذلك بالتعاون مع أمان.

## الاختبار القبلي للاستمارة:

تم إجراء اختبار قبلي للاستمارة على عينة حجمها ٢٠ للتأكد من صلاحيتها قبل التنفيذ، مما مكن من إجراء التعديلات اللازمة استناداً إلى هذا الاختبار.

## تحليل البيانات:

تم تحليل البيانات من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS بعد إجراء المراجعة والمعالجة الكاملة لهذه البيانات.

١. عدم القناعة بجدوى التبليغ

٢. الخوف من التعرض للمضايقة والانتقام

٣. عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين

٤. عدم معرفة الجهة المخولة باستقبال شكاوى الفساد

٥. عدم القدرة على إثبات حالة الفساد

٦. ان الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية.

## الفساد في مجال التجارة بالدواء والغذاء يستفز المواطنين

بينت نتائج الدراسة أن ٨٧٪ من المبحوثين يعتبرون الغش والتحايل والتضليل في الأدوية والأغذية جريمة فساد يجب أن يعاقب مرتكبيها بالسجن، مقابل ٧٪ منهم يرون أنها مخالفة عادية للإجراءات والشروط الصحية تعاقب بالإجراءات الإدارية، بينما ٤٪ يعتقدون أنها جنحة بسيطة تعاقب بالغرامة، و٢٪ منهم قالوا لا أعرف.

## أسباب إنتشار الفساد من وجهة نظر المواطنين لعام ٢٠١٢

١. عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين

٢. ضعف سيادة القانون

٣. الإحتلال الإسرائيلي

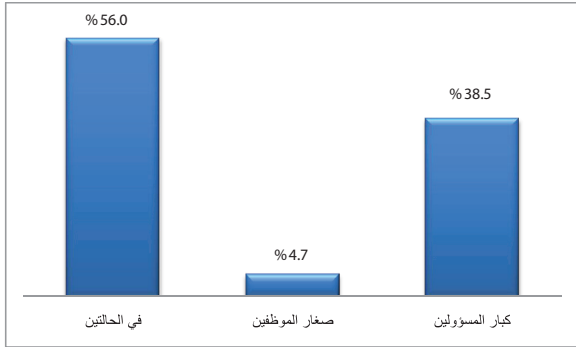
٤. قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد وأهمية الإبلاغ

٥. ضعف المؤسسات الرقابية

٦. غياب مجتمع مدني فاعل وقدوة

في الحالتين	%٥٥,٥	%٥٧,٠	%٥٦,٠
لا أعرف	%١,٣	%٠,٠	%٠,٨
المجموع	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠

شكل (٢-١): انتشار الفساد في أوساط موظفي السلطة بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢



## ٢. هيئة مكافحة الفساد:

تعتبر استلام ومتابعة قضايا الفساد من المهام الأساسية لهيئة مكافحة الفساد وذلك بموجب قانون مكافحة الفساد لعام ٢٠١٠. ويتناول هذا القسم من الدراسة قياس المؤشرات المتعلقة بهيئة مكافحة الفساد، من حيث إعتقاد الجمهور بإبلاغ الهيئة عن حالات الفساد ودرجة إستقلاليتها في عملها بعيداً عن أي تدخلات تؤثر على قراراتها وسير عملها.

### ١ - ٢: الإبلاغ عن حالات الفساد:

أظهرت نتائج الدراسة أن ٢٩% من المبحوثين يعتقدون أن المواطنين يقومون بإبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود الفساد ( ٢٣% في الضفة الغربية، ٤٨% في قطاع غزة) مقابل ٥٨% منهم لا يعتقدون ذلك، بينما ٣% منهم لا يعرفون.

جدول (٢-١): الإعتقاد بإبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات الفساد بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%٢٩,١	%٤٨,٤	%٢٣,٤	نعم
%٥٧,٦	%٥٠,٨	%٦١,٨	لا
%٣,٣	%٠,٨	%٤,٩	لا أعرف
%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	المجموع

## نتائج إستطلاع الرأي العام حول الفساد لعام ٢٠١٢

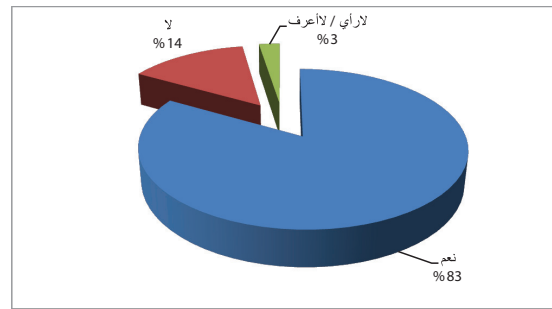
### ١. الفساد في مؤسسات السلطة:

يتناول هذا القسم قياس مدى إعتقاد الجمهور الفلسطيني بوجود فساد في مؤسسات السلطة الوطنية، وانتشاره في صفوف المواطنين.

١-١: الإعتقاد بوجود فساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية: أظهرت النتائج أن ٨٣% من المبحوثين يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ( ٨٧% في الضفة الغربية، و٧٣% في قطاع غزة) ، بينما ١٤% لا يعتقدون بذلك ( ٧% في الضفة الغربية، و٢٧% في قطاع غزة) . و ٣% منهم لا يعرفون بذلك.

جدول (١-١): الإعتقاد بوجود فساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%٨٣,٢	%٧٢,٩	%٨٩,٦	نعم
%١٤,٣	%٢٦,٨	%٦,٥	لا
%٢,٥	%٠,٣	%٣,٩	لا أعرف
%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	المجموع



شكل (١-١): الإعتقاد بوجود فساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

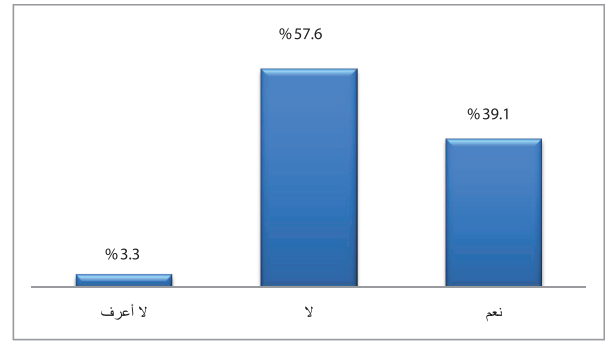
### ١-٢: انتشار الفساد في أوساط الموظفين:

ويرأى الذين يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات السلطة الوطنية، إعتبر ٣٩% منهم أنه منتشر لدى كبار المسؤولين ( ٤٠% في الضفة الغربية، ٣٦% في قطاع غزة) ، و ٥% منهم قالوا أنه منتشر لدى صغار الموظفين ( ٤% في الضفة الغربية، ٧% في قطاع غزة) ، بينما ٥٦% يعتقدون أنه منتشر لدى كبار وصغار الموظفين، وهذه النسبة متقاربة في كل من الضفة والقطاع ( ٥٦% في الضفة الغربية، ٥٧% في القطاع)

جدول (٢-١): انتشار الفساد في صفوف موظفي السلطة بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
%٣٨,٥	%٣٦,٢	%٣٩,٧	كبار المسؤولين
%٤,٧	%٦,٨	%٣,٦	صغار الموظفين

شكل (٢-١): الإبلاغ عن حالات الفساد بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢



## ٢-٢: إستقلالية عمل هيئة مكافحة الفساد:

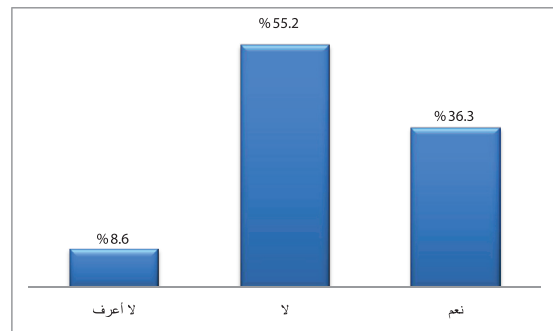
أما بخصوص إستقلالية عمل هيئة مكافحة الفساد دون تدخلات تؤثر على قراراتها وسير عملها، بينت الدراسة أن ٢٦٪ من المبحوثين يعتقدون ذلك ( ٣١٪ في الضفة الغربية، ٤٥٪ في قطاع غزة)، بينما ٥٥٪ منهم لا يعتقدون ذلك ( ٥٧٪ في الضفة الغربية، ٥٤٪ في قطاع غزة)، و٩٪ من المبحوثين أجابوا لا أعرف.

جدول (٢-٢): إستقلالية عمل هيئة مكافحة الفساد بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
٣٦,٣٪	٤٤,٩٪	٣٠,٩٪	نعم
٥٥,٢٪	٥٤,٤٪	٥٥,٦٪	لا
٨,٦٪	٠,٨٪	١٣,٤٪	لا اعرف
١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	المجموع

وبالمقارنة مع نتائج إستطلاع أمان لعام ٢٠١١، يتبين من الدراسة أن إنخفاضا واضحا حدث في إعتقاد المبحوثين حول إستقلالية هيئة مكافحة الفساد بنسبة ٧٪، حيث بلغت النسبة ٤٢٪ في إستطلاع عام ٢٠١١، بينما في إستطلاع ٢٠١٢ بلغت النسبة ٣٦٪. إلا انه ما زال مرتفعا بالمقارنة بإستطلاع امان لعام ٢٠١٠ حيث بلغ ٢٧٪.

شكل (٢-٢): إستقلالية عمل هيئة مكافحة الفساد بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢



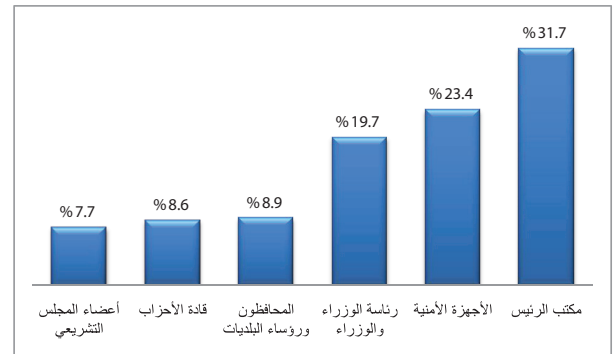
وحسب رأي المبحوثين الذين لا يعتقدون بإستقلالية عمل هيئة مكافحة الفساد، رأى ٣٢٪ منهم أن أكثر الجهات تدخلا في عمل الهيئة هي مكتب الرئيس ٣١٪ (تساوت النسبة بين الضفة والقطاع)، يليها الأجهزة الأمنية بنسبة ٢٣٪ ( ٢٥٪ في الضفة الغربية و ٢٠٪ في قطاع غزة) ومجلس الوزراء والوزراء بنسبة ٢٠٪ ( ١٩٪ في الضفة الغربية، ٢١٪ في قطاع غزة)، بينما ٩٪ منهم يعتقدون أن الجهة الأكثر تدخلا هم المحافظون ورؤساء البلديات ( ٩٪ في الضفة الغربية، ١٠٪ في قطاع غزة)، كذلك فإن ٩٪ من المبحوثين أشاروا إلى أن قادة الأحزاب هم الأكثر تدخلا ( ١٠٪ في الضفة الغربية، ٦٪ في قطاع غزة). بينما إعتبر ٨٪ أن أعضاء المجلس التشريعي هم الأكثر تدخلا ( ٧٪ في الضفة الغربية، ١٠٪ في قطاع غزة).

جدول ( ٢ - ٢ ): الجهات الأكثر تدخلًا في عمل هيئة مكافحة الفساد حسب رأي المبحوثين ٢٠١٢

الجهة	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
مكتب الرئيس	٣١,٠%	٣٢,٨%	٣١,٧%
الأجهزة الأمنية	٢٥,١%	٢٠,٦%	٢٣,٤%
رئاسة الوزراء والوزراء	١٩,٢%	٢٠,٦%	١٩,٧%
المحافظون ورؤساء البلديات	٨,٥%	٩,٨%	٨,٩%
قادة الأحزاب	٩,٩%	٦,٤%	٨,٦%
أعضاء المجلس التشريعي	٦,٥%	٩,٨%	٧,٧%
المجموع	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%

وبالمقارنة مع نتائج إستطلاع أمان لعام ٢٠١١، يتبين أن انخفاضاً حدث في إعتقاد المبحوثين حول تدخل مكتب الرئيس في عمل الهيئة بنسبة ٤٪، حيث بلغت النسبة ٣٦٪ في إستطلاع عام ٢٠١١ مقابل ٣٢٪ في عام ٢٠١٢. كما انخفض إعتقاد المبحوثين بتدخل أعضاء المجلس التشريعي في عمل الهيئة بنسبة ٣٪، حيث بلغت ١١٪ عام ٢٠١١ بينما بلغت ٨٪ عام ٢٠١٢. بالمقابل ظهر ارتفاعاً واضحاً في إعتقاد المبحوثين بتدخل الأجهزة الأمنية بعمل الهيئة بنسبة ١٠٪. حيث بلغت النسبة ١٣٪ في إستطلاع عام ٢٠١١، بينما بلغت ٢٣٪ في إستطلاع عام ٢٠١٢.

الشكل ( ٢ - ٣ ): الجهات الأكثر تدخلًا في عمل هيئة مكافحة الفساد حسب رأي المبحوثين ٢٠١٢



### ٣. المؤسسات العامة الأكثر تعرضاً للفساد في فلسطين:

يتناول هذا القسم من الدراسة قياس مؤشرات تعرض القطاعات المختلفة العاملة في فلسطين للفساد والتي تتضمن: القطاع العام، القطاع الخاص، القطاع الأهلي، الأحزاب السياسية والهيئات المحلية. كما يستعرض هذا القسم من الدراسة قياس درجة الفساد في المؤسسات العامة كالوزارات والأجهزة الأمنية، وكذلك المؤسسات العامة غير الوزارية كسلطة المياه.

#### ٣ - ١: القطاع الأكثر تعرضاً للفساد في فلسطين:

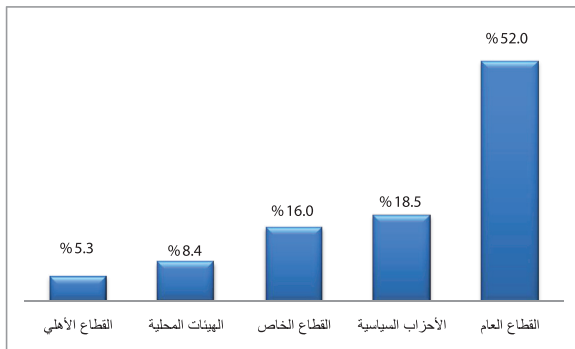
أظهرت نتائج الدراسة أن القطاع العام يأتي بالمرتبة الأولى من حيث الأكثر عرضه للفساد حسب رأي ٥٢٪ من المبحوثين، وجاءت النسبة في الضفة مرتفعة جداً عن القطاع ب ١٨٪ ( ٥٩٪ في الضفة الغربية، ٤١٪ في قطاع غزة). وبالمقارنة مع إستطلاع أمان لعام ٢٠١١ ظهر ارتفاعاً واضحاً

بنسبة ٩٪، حيث بلغت النسبة ٤٣٪ في عام ٢٠١١، وتليه الأحزاب السياسية بالمرتبة الثانية حسب ما أفاد به ١٩٪ من المبحوثين ( نفس النسبة تقريباً في الضفة والقطاع). وبالمقارنة مع إستطلاع أمان ٢٠١١، حدث انخفاض في النسبة بلغ ٥٪ حيث بلغت ٢٤٪ في عام ٢٠١١، بينما جاء بالمرتبة الثالثة القطاع الخاص من حيث الأكثر تعرضاً للفساد بإعتقاد ١٦٪ من المبحوثين ( ١٣٪ في الضفة الغربية، ٢١٪ في قطاع غزة). وبالمقارنة مع إستطلاع أمان ٢٠١١، أظهرت نتائج الدراسة ارتفاعاً في رأي المبحوثين حول كون القطاع الخاص أكثر عرضة للفساد بنسبة ٥٪ بالمقارنة مع إستطلاع عام ٢٠١١ حيث بلغت ١١٪. أما الهيئات المحلية فقد احتلت المرتبة الرابعة حسب رأي ٨٪ من المبحوثين ( ٦٪ في الضفة الغربية، ١٣٪ في قطاع غزة)، في حين جاء القطاع الأهلي في المرتبة الأخيرة حسب إعتقاد ٥٪ من المبحوثين ( ٤٪ في الضفة الغربية، ٧٪ في قطاع غزة).

جدول ( ٣ - ١ ): القطاعات الأكثر تعرضاً للفساد في فلسطين بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

القطاع	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
القطاع العام	٥٨,٨%	٤١,٣%	٥٢,٠%
الأحزاب السياسية	١٩,٠%	١٧,٩%	١٨,٥%
القطاع الخاص	١٢,٩%	٢٠,٨%	١٦,٠%
الهيئات المحلية	٥,٧%	١٢,٦%	٨,٤%
القطاع الأهلي	٤,٠%	٧,٤%	٥,٣%
المجموع	١٠٠,٤%	١٠٠,٠%	١٠٠,٣%

شكل ( ٣ - ١ ): القطاعات الأكثر تعرضاً للفساد في فلسطين بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢



#### ٣ - ٢: المؤسسات العامة الأكثر تعرضاً للفساد:

أظهرت نتائج الدراسة، أن الوزارات هي أكثر المؤسسات العامة عرضة للفساد برأي ٣٦٪ من المبحوثين، وظهر ارتفاعاً واضحاً في الضفة عن القطاع بنسبة ١٧٪ حيث بلغت ( ٤٣٪ في الضفة الغربية و ٢٦٪ في قطاع غزة). وبالمقارنة مع إستطلاع أمان لعام ٢٠١١ ظهر ارتفاعاً بنسبة ٩٪، حيث بلغت ٢٧٪ في العام ٢٠١١ وارتفعت إلى ٣٦٪ في العام ٢٠١٢، يليها بالمرتبة الثانية الأجهزة الأمنية بإعتقاد ٣٠٪ منهم ( ٢٩٪ في الضفة الغربية، ٣٢٪

بلغت ( ١٣٪ في الضفة الغربية، ٢٣٪ في قطاع غزة). في حين إعتبر ١٠٪ من المبحوثين أن التربية والتعليم أكثر مجالاً للفساد حيث جاءت في المرتبة الرابعة وبنفس النسبة في الضفة والقطاع، في المقابل ظهرت وزارة النقل والمواصلات في الترتيب الخامس من حيث مجال الفساد حسب رأي ٩٪ من المبحوثين ( ١٠٪ في الضفة الغربية، ٨٪ في قطاع غزة)، أما سلطة المياه فقد جاءت في المرتبة السادسة حسب ترشيح ٨٪ من المبحوثين ( ٨٪ في الضفة الغربية، ٩٪ في قطاع غزة).

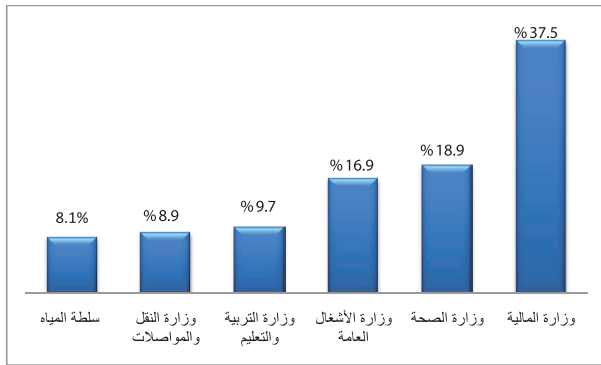
#### جدول (٣ - ٣): الوزارات الأكثر تعرضاً للفساد في فلسطين بحسب

انطباع المواطنين ٢٠١٢

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	الوزارة
٢٧,٥٪	٢٩,٢٪	٤٣,٠٪	وزارة المالية
١٨,٩٪	٢١,٣٪	١٧,٣٪	وزارة الصحة
١٦,٩٪	٢٢,٩٪	١٣,٠٪	وزارة الأشغال العامة
٩,٧٪	٩,٧٪	٩,٦٪	وزارة التربية والتعليم
٨,٩٪	٧,٥٪	٩,٨٪	وزارة النقل والمواصلات
٨,١٪	٩,٤٪	٧,٣٪	سلطة المياه
١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	المجموع

شكل (٣ - ٣): الوزارات الأكثر تعرضاً للفساد في فلسطين بحسب انطباع المواطنين

٢٠١٢



#### ٤. أشكال الفساد الأكثر إنتشاراً:

يتناول القسم الرابع من الدراسة قياس رأي المبحوثين حول أشكال الفساد الأكثر إنتشاراً في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي والقطاع الخاص، وتتضمن: الوساطة والمحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات العامة، إهدار المال العام على المصالح الخاصة، استخدام الموارد والممتلكات العامة لأغراض شخصية، التكبس من الوظيفة العامة، الرشوة.

#### ١ - ٤: أشكال الفساد الأكثر إنتشاراً في القطاع الحكومي:

أظهرت نتائج الدراسة أن ٤٣٪ من المبحوثين يعتقدون أن أكثر أشكال الفساد إنتشاراً في القطاع الحكومي هي الوساطة والمحسوبية والمحاباة في

قطاع غزة)، وظهر ارتفاعاً واضحاً بنسبة ٨٪ بالمقارنة مع إستطلاع عام ٢٠١١، حيث بلغت ٢٢٪. أما مؤسسة الرئاسة فقد جاءت بالمرتبة الثالثة حسب ١٧٪ من المبحوثين ( ١١٪ في الضفة الغربية، ٢٧٪ في قطاع غزة)، في حين احتل المجلس التشريعي المرتبة الرابعة في مجال الفساد حسب ما أفاد به ٧٪ من المبحوثين (وبنفس النسبة في الضفة والقطاع)، أما المحاكم فقد جاءت في المرتبة الخامسة في مجال الفساد بنسبة ٦٪ من المبحوثين ( ٧٪ في الضفة الغربية، ٥٪ في قطاع غزة). وجاءت النيابة العامة بالمرتبة الأخيرة بنسبة ٤٪ ( ٢٪ في الضفة الغربية، ٤٪ في قطاع غزة).

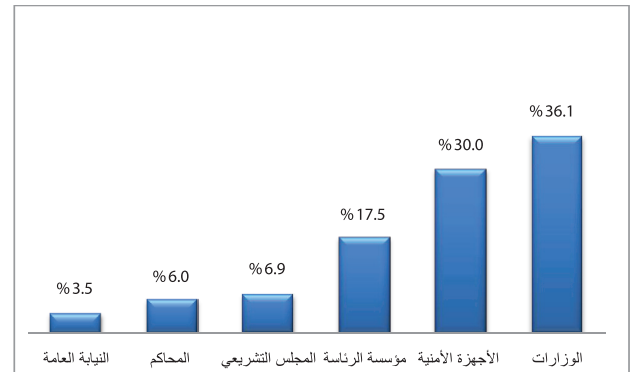
جدول (٣ - ٢): المؤسسات العامة الأكثر تعرضاً للفساد في فلسطين بحسب انطباع

المواطنين ٢٠١٢

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	المؤسسة العامة
٣٦,١٪	٢٥,٨٪	٤٣,٠٪	الوزارات
٣٠,٠٪	٣١,٦٪	٢٩,٠٪	الأجهزة الأمنية
١٧,٥٪	٢٧,١٪	١١,٢٪	مؤسسة الرئاسة
٦,٩٪	٧,١٪	٦,٨٪	المجلس التشريعي
٦,٠٪	٤,٥٪	٧,٠٪	المحاكم
٣,٥٪	٣,٩٪	٣,١٪	النيابة العامة
١٠٠,١٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٢٪	المجموع

شكل (٣ - ٢): المؤسسات العامة الأكثر تعرضاً للفساد في فلسطين بحسب انطباع

المواطنين ٢٠١٢



#### ٣ - ٣: الوزارات الأكثر تعرضاً للفساد:

بينت نتائج الدراسة، أن وزارة المالية تعتبر الوزارة الأكثر عرضة للفساد برأي ٢٨٪ من المبحوثين، وجاءت مرتفعة في الضفة عنها القطاع بنسبة ١٤٪ حيث بلغت ٤٣٪ في الضفة الغربية، ٢٩٪ في قطاع غزة)، وبالمقارنة مع استطلاع ٢٠١١ ظهر ارتفاعاً بنسبة ١٥٪، حيث بلغت ٢٣٪ في العام ٢٠١١. بينما جاءت وزارة الصحة بالمرتبة الثانية حسب إعتقاد ١٩٪ من المبحوثين ( ١٧٪ في الضفة الغربية، ٢١٪ في قطاع غزة)، أما وزارة الأشغال العامة فقد احتلت المرتبة الثالثة حسب ما أفاد به ١٧٪ من المبحوثين، وجاءت مرتفعة في القطاع عنها في الضفة بنسبة ١٠٪ حيث

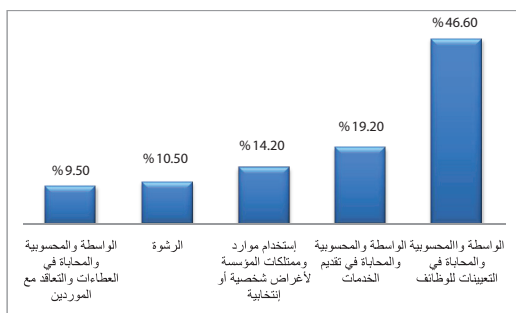
٢ - ٤: أشكال الفساد الأكثر إنتشارا في القطاع الأهلي:

فيما يتعلق بأشكال الفساد في القطاع الأهلي، بينت نتائج الدراسة أن ٤٧٪ من المبحوثين أشاروا إلى أن الوساطة والمحسوبة والمحاباة في التعيينات للوظائف هي أبرز أشكال الفساد في هذا القطاع، وظهر واضحا الإرتفاع في هذا المؤشر في القطاع عنه في الضفة بنسبة ١٢٪ حيث بلغت ( ٤٢٪ في الضفة الغربية، ٥٤٪ في قطاع غزة). وبالمقارنة مع نتائج إستطلاع واقع الفساد لعام ٢٠١١ حدث ارتفاعا واضحا بنسبة ١٦٪ حيث بلغت النسبة ٢١٪ بينما بلغت النسبة ٤٦٪ في إستطلاع ٢٠١٢. يليها الوساطة والمحسوبة والمحاباة في تقديم الخدمات حيث أفاد بذلك ١٩٪ من المبحوثين ( ٢٢٪ في الضفة الغربية و ١٥٪ في قطاع غزة) وبالمقارنة مع نتائج إستطلاع واقع الفساد لعام ٢٠١١ حدث انخفاضا واضحا بنسبة ٧٪ حيث بلغت النسبة ٢٦٪ بينما بلغت النسبة ١٩٪ في إستطلاع ٢٠١٢. وقال ١٤٪ إستخدام موارد وممتلكات المؤسسة لأغراض شخصية أو إنتخابية ( ١٣٪ في الضفة الغربية، ١٦٪ في قطاع غزة) ، وأيضا ١١٪ منهم أشاروا إلى الرشوة ( ١١٪ في الضفة الغربية، ٩٪ في قطاع غزة) مقابل ١٠٪ رأوا أن الوساطة والمحسوبة والمحاباة في العطاءات والتعاقد مع الموردين ( ١٢٪ في الضفة الغربية، ٦٪ في قطاع غزة).

جدول (٢ - ٤): أشكال الفساد الأكثر إنتشارا في القطاع الأهلي بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

شكل الفساد	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
الوساطة والمحسوبة والمحاباة في التعيينات للوظائف	٤١,٩٪	٥٣,٩٪	٤٦,٦٪
الوساطة والمحسوبة والمحاباة في تقديم الخدمات	٢١,٨٪	١٥,٣٪	١٩,٢٪
إستخدام موارد وممتلكات المؤسسة لأغراض شخصية أو إنتخابية	١٣,٠٪	١٦,١٪	١٤,٢٪
الرشوة	١١,٣٪	٩,٢٪	١٠,٥٪
الوساطة والمحسوبة والمحاباة في العطاءات والتعاقد مع الموردين	١٢,٠٪	٥,٥٪	٩,٥٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

شكل (٢ - ٤): أشكال الفساد الأكثر إنتشارا في القطاع الأهلي بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

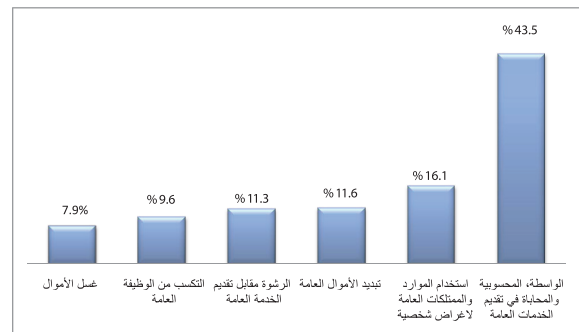


تقديم الخدمات ( ٤٥٪ في الضفة الغربية، ٤١٪ في قطاع غزة)، وأعتبر ١٦٪ منهم أنها إستخدام الموارد والممتلكات العامة لأغراض شخصية ( ١٥٪ في الضفة الغربية، ١٨٪ في قطاع غزة) بينما يرى ١٢٪ منهم أنه تبيد الأموال العامة ( ١١ في الضفة الغربية، ١٣٪ في قطاع غزة) و ١١٪ من المبحوثين قالوا ان الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق هي الأكثر إنتشارا ( ١٢٪ في الضفة الغربية، ١١٪ في قطاع غزة) .. و ١٠٪ من المبحوثين أفادوا أن التكبس من الوظيفة العامة ( مثل الحصول على رخص ووكالات أو اراض حكومية بدون وجه حق) هي الأكثر إنتشارا ( ١٠٪ في الضفة الغربية، ٩٪ في قطاع غزة). فيما أشار ٩٪ منهم إلى غسيل الأموال ( ٧٪ في الضفة الغربية، ٨٪ في قطاع غزة).

جدول (١ - ٤): أشكال الفساد الأكثر إنتشارا في القطاع الحكومي بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

شكل الفساد	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
الوساطة، المحسوبة والمحاباة في تقديم الخدمات العامة	٤٥,٣٪	٤٠,٥٪	٤٣,٥٪
استخدام الموارد والممتلكات العامة لأغراض شخصية ( مثل سيارة حكومية، تلفون حكومي...الخ)	١٤,٧٪	١٨,٤٪	١٦,١٪
تبيد الأموال العامة	١٠,٩٪	١٢,٦٪	١١,٦٪
الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق	١١,٧٪	١٠,٨٪	١١,٣٪
التكبس من الوظيفة العامة ( مثل الحصول على رخص ووكالات أو اراض حكومية بدون وجه حق)	١٠٪	٩,٢٪	٩,٦٪
غسل الأموال	٧,٤٪	٨,٤٪	٧,٩٪
المجموع	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪

شكل (١ - ٤): أشكال الفساد الأكثر إنتشارا في القطاع الحكومي بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢



بينت الدراسة أن الوساطة والمحسوبية والمحاباة في التعيينات للوظائف تعتبر برأي المبحوثين أكثر اشكال الفساد إنتشارا في القطاع الخاص حيث أشار إلى ذلك ٢٨٪ ، وبالمقارنة مع إستطلاع عام ٢٠١١ يتبين أن ارتفاعا واضحا حدث بنسبة ٨٪، حيث بلغت ٣٠٪ عام ٢٠١١ ، بينما ذكر ١٩٪ منهم إلى دفع رشوة للمتفذين بالقطاع العام باعتبارها أحد أشكال الفساد ( ١٨٪ في الضفة الغربية، ٢١٪ في قطاع غزة). كما أفاد ١٦٪ من المبحوثين إلى أن الوساطة والمحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات تحتل الدرجة الثالثة في أشكال الفساد بهذا القطاع ( ١٨٪ في الضفة الغربية، ١٢٪ في قطاع غزة)، وبالمقارنة مع إستطلاع عام ٢٠١١ يتبين أن انخفاضا واضحا حدث بنسبة ٩٪، حيث بلغت ٢٦٪ عام ٢٠١١. أما تخصيص مكافآت كبيرة لأعضاء مجلس الإدارة فقد جاءت متساوية في النسبة مع الوساطة والمحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات (١٦٪)، أما استخدام موارد الشركة لأغراض شخصية فقد جاءت في المرتبة الأخيرة من أشكال الفساد في هذا القطاع بنسبة ١٠٪ ( ١١٪ في الضفة الغربية، ٩٪ في قطاع غزة).

يستعرض هذا القسم من الدراسة الخدمات العامة الأكثر مجالا للفساد، حيث تم قياس المؤشرات المتعلقة باستخدام المبحوثين لأي شكل من أشكال الفساد للحصول على إحدى الخدمات العامة، وأي من هذه الخدمات تعتبر أكثر مجالا للفساد ، إضافة إلى إمكانية حصول المواطنين على المعلومات بسهولة ويسر.

١- ٥: استخدام اشكال الفساد للحصول على الخدمات العامة:

أظهرت نتائج الدراسة أن ٤٠٪ من المبحوثين استخدموا ( الوساطة، المحسوبية، الرشوة، ....) للحصول على إحدى الخدمات العامة مثل ( التعليم، الصحة، المياه، الكهرباء، خدمات البلدية) ، وبالمقارنة بين الضفة والقطاع، ظهر ارتفاعا واضحا في القطاع بنسبة ٩٪ حيث بلغت ( ٣٦٪ في الضفة الغربية، ٤٥٪ في قطاع غزة). بينما ٥٨٪ منهم لم يستخدموا أي من أشكال الفساد ( ٦١٪ في الضفة الغربية، ٥٥٪ في قطاع غزة).

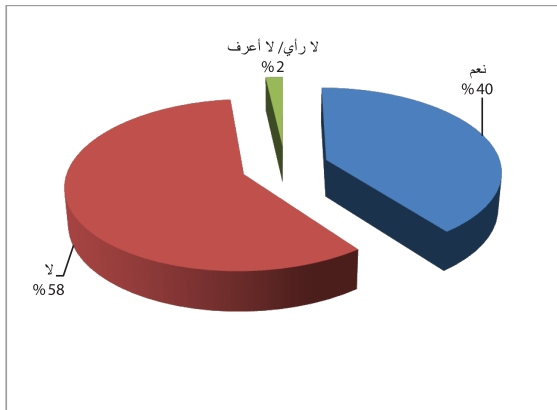
جدول (١ - ٥): استخدام اشكال الفساد للحصول على الخدمات العامة بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
نعم	٣٩,٧٪	٣٦,٢٪	
لا	٥٨,٥٪	٦٠,٨٪	
لا رأي/ لا أعرف	١,٨٪	٣,٠٪	
المجموع	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	

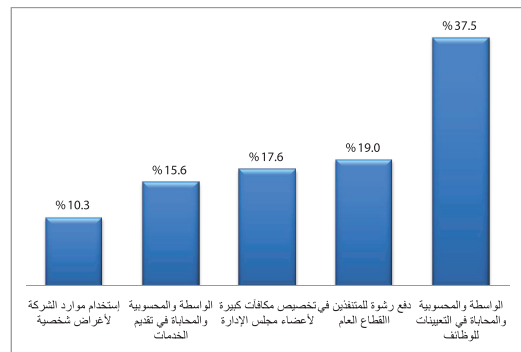
جدول (٣ - ٤): أشكال الفساد الأكثر إنتشارا في القطاع الخاص بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

شكل الفساد	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
الوساطة والمحاسبة في التعيينات للوظائف	٢٨,٢٪	٣٦,٢٪	٣٧,٥٪
دفع رشوة للمتفذين في القطاع العام	١٨,٠٪	٢٠,٥٪	١٩,٠٪
الوساطة والمحاسبة في تقديم الخدمات	١٨,٠٪	١١,٨٪	١٥,٦٪
تخصيص مكافآت كبيرة لأعضاء مجلس الإدارة	١٤,٨٪	٢٢,١٪	١٧,٦٪
إستخدام موارد الشركة لأغراض شخصية	١١,٠٪	٩,٣٪	١٠,٣٪
المجموع	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪

شكل (١ - ٥): استخدام اشكال الفساد للحصول على الخدمات العامة بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢



شكل (٣ - ٤): أشكال الفساد الأكثر إنتشارا في القطاع الخاص بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢



٢ - ٥: خدمات القطاع العام الأكثر مجالا للفساد:

حول الخدمات الأكثر مجالا للفساد التي يقدمها القطاع العام للمواطنين، بينت الدراسة أن التوظيف يعتبر الأكثر مجالا للفساد برأي غالبية المبحوثين، حيث أشار لذلك ٣٥٪ من المبحوثين. وقد يتبين أن النسبة في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة بنسبة ٩٪ حيث بلغت ( ٣٩٪ في

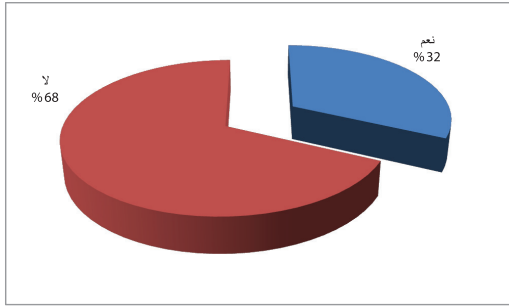
## ٦ : الحصول على المعلومات المتعلقة بالخدمة :

فيما يتعلق بحصول المواطنين على المعلومات العامة بسهولة ويسر ، أجاب ٣٢٪ منهم بنعم ( ١٩٪ في الضفة الغربية، ٥٢٪ في قطاع غزة )، مقابل ٦٨٪ قالوا لا ( ٨١٪ في الضفة الغربية، ٤٨٪ في قطاع غزة). وبالمقارنة مع إستطلاع عام ٢٠١١ يتبين أن انخفاضاً واضحاً حدث بنسبة ١٦٪، حيث بلغت ٤٨٪ عام ٢٠١١ ممن أجابوا بنعم.

جدول (١ - ٦) : الحصول على المعلومات المتعلقة بخدمات القطاع العام بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
نعم	٥٢,٢٪	١٩,١٪	٣٢,٠٪
لا	٤٧,٨٪	٨٠,٩٪	٦٨,٠٪
المجموع	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪

شكل (١ - ٦) : الحصول على المعلومات المتعلقة بخدمات القطاع العام بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢



## ٧. المحاكم والنيابة العامة :

يتناول هذا القسم من الدراسة، قياس المؤشرات المتعلقة بالمحاكم والنيابة العامة، ومدى اعتقاد المبحوثين بوجود فساد فيهما.

### ١ - ٧ : الاعتقاد بوجود فساد في المحاكم :

أشارت نتائج الإستطلاع إلى أن ٢٦٪ من المبحوثين يعتقدون بوجود فساد في المحاكم إلى حد كبير، وظهر في الضفة ارتفاع واضح عن قطاع غزة بنسبة ٢٠٪ حيث بلغت ( ٣٤٪ في الضفة الغربية، ١٤٪ في قطاع غزة). بينما أشار ٤٩٪ منهم إلى وجود فساد إلى حد ما ( وكانت النسبة متساوية بين الضفة والقطاع). مقابل ١٩٪ منهم قالوا لا يوجد فساد في المحاكم، وظهر ارتفاعاً واضحاً في القطاع عن الضفة بنسبة ٢٦٪ حيث بلغت ( ٨٪ في الضفة الغربية، ٣٦٪ في قطاع غزة). واجاب ٦٪ منهم « أنهم لا يعرفون ».

جدول (١ - ٧) : الاعتقاد بوجود فساد في المحاكم بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

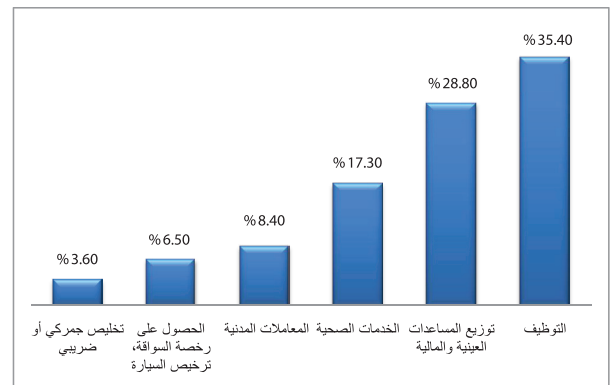
المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
يوجد إلى حد كبير	١٣,٧٪	٢٤,١٪	٢٦,٣٪
يوجد إلى حد ما	٤٩,٢٪	٤٩,٢٪	٤٩,٢٪
لا يوجد	٣٦,٣٪	٨,١٪	١٨,٩٪
لا أعرف	٠,٨٪	٨,٦٪	٥,٦٪
المجموع	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪

الضفة الغربية، ٣٠٪ في قطاع غزة). وبالمقارنة مع إستطلاع عام ٢٠١١ يتبين أن انخفاضاً واضحاً حدث بنسبة ٧٪، حيث بلغت ٤٢٪ عام ٢٠١١، بينما جاءت خدمة توزيع المساعدات العينية والمالية في المرتبة الثانية حسب إعتقاد ٢٩٪ من المبحوثين (٢٧٪ في الضفة الغربية، ٣١٪ في قطاع غزة) وبالمقارنة مع إستطلاع عام ٢٠١١ يتبين أن ارتفاعاً واضحاً حدث بنسبة ١٥٪، حيث بلغت ١٤٪ عام ٢٠١١، أما الخدمات الصحية فقد احتلت المرتبة الثالثة حسب ما افاد ١٧٪ من المبحوثين ( ١٦٪ في الضفة الغربية، ١٩٪ في قطاع غزة) وبالمقارنة مع إستطلاع عام ٢٠١١ يتبين أن ارتفاعاً واضحاً حدث بنسبة ٨٪، حيث بلغت ٩٪ عام ٢٠١١. في حين أن المعاملات المدنية (الهويات، جوازات السفر) فقد جاءت في المرتبة الرابعة حسب ما ذكر ٨٪ من المبحوثين ( ٦٪ في الضفة الغربية، ١٢٪ في قطاع غزة)، أما الحصول على رخصة السوافة وترخيص السيارات فقد جاءت في المرتبة الخامسة برأى ٧٪ من المبحوثين ( ٦٪ في الضفة الغربية، ٧٪ في قطاع غزة)، بينما جاءت خدمات التخليص الجمركي أو الضريبي بالمرتبة الأخيرة برأى ٤٪ من المبحوثين ( ٥٪ في الضفة الغربية، ١٪ في قطاع غزة).

جدول (٢ - ٥) : الخدمات العامة الأكثر مجالاً للفساد بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

الخدمة	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
التوظيف	٣٨,٩٪	٢٩,٧٪	٣٥,٤٪
توزيع المساعدات العينية والمالية	٢٧,٤٪	٣١,١٪	٢٨,٨٪
الخدمات الصحية	١٦,٣٪	١٨,٩٪	١٧,٣٪
المعاملات المدنية ( الجوازات، الهويات، طلبات لم الشمل... الخ	٦,٠٪	١٢,١٪	٨,٤٪
الحصول على رخصة السوافة، ترخيص السيارة	٦,٢٪	٧,١٪	٦,٥٪
تخليص جمركي أو ضريبي	٥,٢٪	١,١٪	٣,٦٪
المجموع	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪

شكل (٢ - ٥) : الخدمات العامة الأكثر مجالاً للفساد بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢



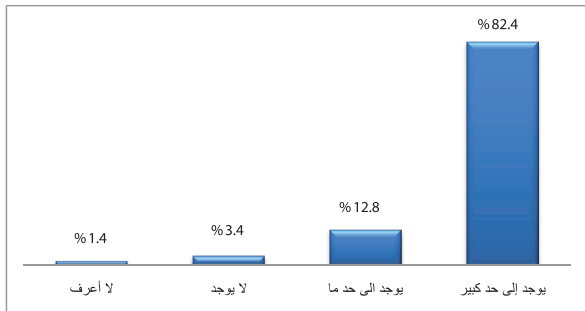
## ٨. الإعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التوظيف:

وحول الإعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التوظيف، بينت نتائج الدراسة أن ٨٢٪ من المبحوثين يعتقدون ذلك وظهر في الضفة ارتفاع واضح عن قطاع غزة بنسبة ١١٪ حيث بلغت ( ٨٧٪ في الضفة الغربية، ٧٦٪ في قطاع غزة). بينما أشار ١٣٪ منهم إلى وجود فساد إلى حد ما (١١٪ في الضفة الغربية، ١٦٪ في قطاع غزة). مقابل ٢٪ منهم قالوا لا يوجد فساد في التوظيف ( ١٪ في الضفة الغربية، ٧٪ في قطاع غزة). واجاب ١٪ منهم « أنهم لا يعرفون ».

جدول (٨): الإعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التوظيف بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
٨٢,٤٪	٧٥,٨٪	٨٦,٥٪	يوجد إلى حد كبير
١٢,٨٪	١٥,٨٪	١٠,٩٪	يوجد الى حد ما
٣,٤٪	٧,٤٪	١,٠٪	لا يوجد
١,٤٪	١,١٪	١,٦٪	لا أعرف
١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	المجموع

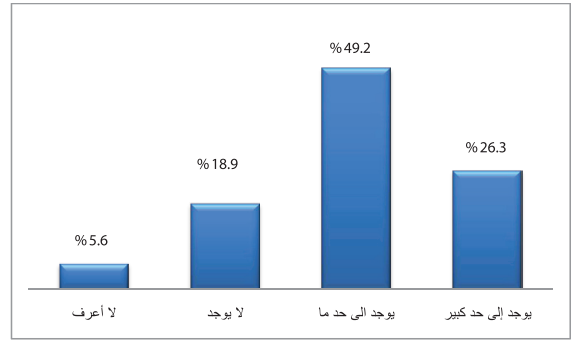
شكل (٨): الإعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التوظيف بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢



## ٩. أسباب إنتشار الفساد:

فيما يتعلق بأسباب إنتشار الفساد، أشار ٢٢٪ من المبحوثين إلى ان السبب الأول هو في عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين ( ٢٤٪ في الضفة الغربية، ١٨٪ في قطاع غزة)، في حين إعتبر ٢٠٪ من المبحوثين أن السبب الثاني في إنتشار الفساد يتمثل في ضعف سيادة القانون (وجاءت النسبة متساوية بين الضفة والقطاع) وجاءت اجابة المبحوثين عن دور الإحتلال الإسرائيلي في خلق بيئة مشجعة للفساد مساوية لنسبة السبب الثاني (٢٠٪). كما اعتبر ١٥٪ منهم أن السبب الرابع هو قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد وأهمية الإبلاغ (١٢٪ في الضفة الغربية، ٢١٪ في قطاع غزة)، أما ١٥٪ منهم قالوا ضعف المؤسسات الرقابية كسبب خامس في إنتشار الفساد ( ١٦٪ في الضفة الغربية، ١٣٪ في قطاع غزة). ، أما السبب الأخير فهو غياب مجتمع مدني فاعل كما أفاد بذلك ٩٪ من المبحوثين ( ٧٪ في الضفة الغربية، ١٢٪ في قطاع غزة).

شكل (١ - ٧): الإعتقاد بوجود فساد في المحاكم



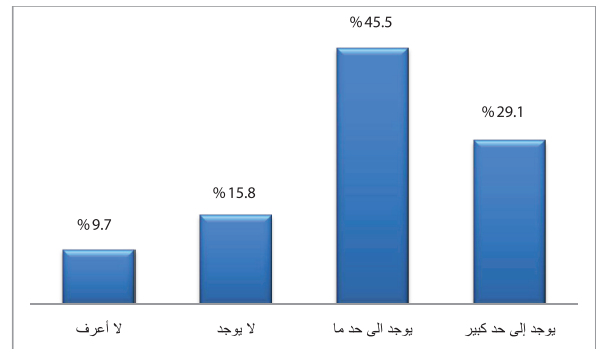
## ٧ - ٢: الإعتقاد بوجود فساد في النيابة العامة:

وبخصوص النيابة العامة، بينت نتائج الدراسة أن ٢٩٪ من المبحوثين يعتقدون بوجود فساد في النيابة العامة إلى حد كبير ، وظهر في الضفة ارتفاع واضح عن قطاع غزة بنسبة ١٠٪ حيث بلغت ( ٣٣٪ في الضفة الغربية، ٢٢٪ في قطاع غزة). بينما أشار ٤٦٪ منهم إلى وجود فساد إلى حد ما (٤٣٪ في الضفة الغربية، ٥٠٪ في قطاع غزة). مقابل ١٦٪ منهم قالوا لا يوجد فساد في المحاكم، وظهر ارتفاعا واضحا في القطاع عن الضفة بنسبة ١٨٪ حيث بلغت ( ٩٪ في الضفة الغربية، ٢٧٪ في قطاع غزة). واجاب ٨٪ منهم « أنهم لا يعرفون ».

جدول (٧ - ٢): الإعتقاد بوجود فساد في النيابة العامة بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

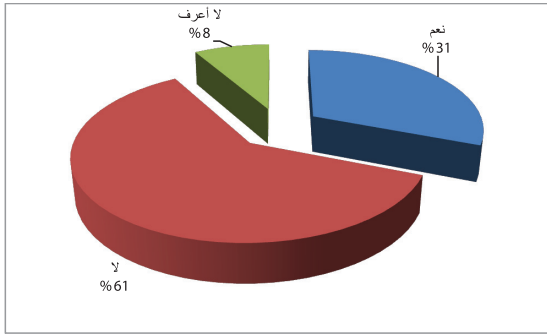
المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
٢٩,١٪	٢٢,١٪	٣٣,٤٪	يوجد إلى حد كبير
٤٥,٥٪	٤٩,٥٪	٤٣,٠٪	يوجد الى حد ما
١٥,٨٪	٢٧,١٪	٨,٨٪	لا يوجد
٩,٧٪	١,٣٪	١٤,٨٪	لا أعرف
١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	المجموع

شكل (٧ - ٢): الإعتقاد بوجود فساد في النيابة العامة بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢



السبب	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين	٢٤,٣%	١٧,٦%	٢١,٧%
ضعف سيادة القانون	٢٠,٢%	٢٠,٢%	٢٠,٢%
الإحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة للفساد	٢١,٣%	١٦,٦%	١٩,٥%
قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد واهمية الإبلاغ	١٢,١%	٢٠,٥%	١٥,٤%
ضعف المؤسسات الرقابية	١٥,٦%	١٢,٩%	١٤,٥%
غياب مجتمع مدني فاعل	٦,٦%	١٢,٤%	٨,٨%
المجموع	١٠٠,٠%	١٠١,٠%	١٠٠,٠%

٢٠١٢



## ١١. التغيير على مستوى الفساد:

يتناول هذا القسم من الإستطلاع التعرف على رأي المبحوثين في حصول تغيير في مستوى الفساد بفلسطين خلال العام ٢٠١٢، كذلك توقعاتهم حول مدى انتشار الفساد في العام القادم ٢٠١٣.

## ١ - ١١: التغيير على مستوى الفساد لعام ٢٠١٢:

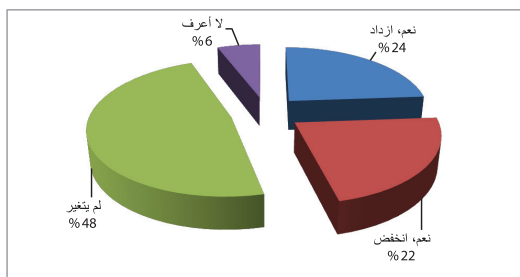
أظهرت نتائج الدراسة أن ٢٤% من المبحوثين قالوا أن الفساد قد إزداد في العام ٢٠١٢ ( ٢٨% في الضفة الغربية، ١٧% في قطاع غزة ) ، بينما ٢٢% منهم أفادوا أن الفساد إنخفض خلال نفس العام ( ١٩% في الضفة الغربية، ٢٨% في طاع غزة ) ، و٤٨% من المبحوثين رأوا أنه لم يحصل تغيير على مستوى الفساد في فلسطين لتفس العام ( ٤٣% في الضفة الغربية، ٥٥% في قطاع غزة ) ، في حين أن ٦% أشاروا إلى أنهم لا يعرفون ( ٩% في الضفة الغربية، ١% في قطاع غزة ) .

جدول (١ - ١١): بإعتقادك هل حصل تغيير على مستوى الفساد خلال العام ٢٠١٢ بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

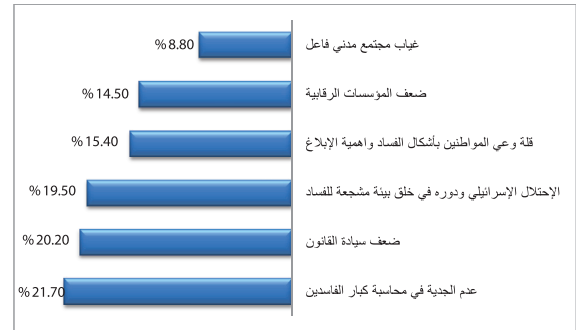
المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم، إزداد	٢٨,٣%	١٦,٦%	٢٣,٨%
نعم، إنخفض	١٩,٣%	٢٧,٦%	٢٢,٤%
لم يتغير	٤٣,٤%	٥٥,٣%	٤٧,٩%
لا أعرف	٩,١%	٠,٥%	٥,٨%
المجموع	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%

شكل (١ - ١١): رأي الجمهور حول تغيير في مستوى الفساد لعام ٢٠١٢ بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

انطباع المواطنين ٢٠١٢



شكل ٩: أسباب إنتشار الفساد بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢



## ١٠. دور وسائل الإعلام في الكشف عن الفساد:

وبخصوص دور وسائل الإعلام في الكشف عن الفساد، أظهرت نتائج الدراسة أن ٣١% من المبحوثين قالوا نعم ( ٣٥% في الضفة الغربية، ٢٤% في قطاع غزة ) ، مقابل ٦١% أجابوا لا ( ٥٤% في الضفة الغربية، ٧٢% في قطاع غزة ) . بينما ٨% منهم ذكروا لا أعرف ( ١٢% في الضفة الغربية، ٣% في قطاع غزة ) .

وبالمقارنة مع إستطلاع أمان لعام ٢٠١١ ظهر ارتفاعاً في رأي المبحوثين بنسبة ١٢% حول عدم وجود دور لوسائل الإعلام في الكشف عن الفساد حيث بلغت ٤٩%، مقابل ٦١% لعام ٢٠١٢.

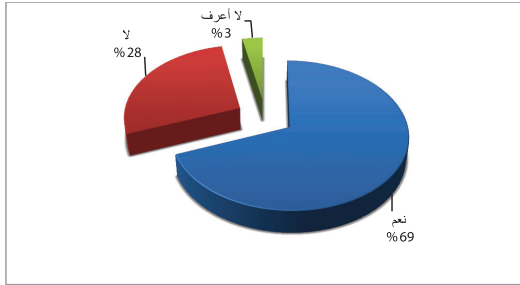
جدول (١٠): دور وسائل الإعلام في الكشف عن الفساد

السبب	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	٣٥,٠%	٢٤,٢%	٣٠,٩%
لا	٥٣,٥%	٧٢,٤%	٦٠,٧%
لا أعرف	١١,٥%	٣,٤%	٨,٤%
المجموع	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%

جدول (١٢-١): الإبلاغ عن فعل الفساد كشاهد بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
٦٩,٢ %	٧٥,٠ %	٦٥,٧ %	نعم
٢٧,٦ %	٢٥,٠ %	٢٩,١ %	لا
٣,٢ %	٠	٥,٢ %	لا أعرف
١٠٠,٠ %	١٠٠,٠ %	١٠٠,٠ %	المجموع

شكل (١٢-١): الإبلاغ عن فعل الفساد كشاهد بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢



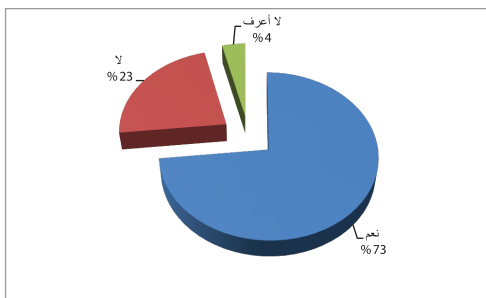
٢ - ١٢: الإبلاغ عن فعل الفساد في حالة الضحية:

كما أظهرت الدراسة أن غالبية المبحوثين ٧٣٪ سيقومون بالإبلاغ عن فعل الفساد في حال كانوا ضحايا له ( ٦٩٪ في الضفة الغربية، ٨٠٪ في قطاع غزة)، وبالمقارنة مع استطلاع عام ٢٠١١، فإن ارتفاعاً واضحاً ظهر في رأي المبحوثين بنسبة ١٣٪، حيث بلغت النسبة (٦٠٪) في عام ٢٠١١، في حين أن ٢٣٪ منهم أجابوا لا (٢٥٪ في الضفة الغربية، ٢٠٪ في قطاع غزة) في حين أن ٤٪ منهم قالوا لا أعرف.

جدول (١٢-٢): الإبلاغ عن الفساد في حالة الضحية بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
٧٣,٣ %	٧٩,٧ %	٦٩,٤ %	نعم
٢٢,٩ %	٢٠,٠ %	٢٤,٦ %	لا
٣,٨ %	٠,٣ %	٦,٠ %	لا أعرف
١٠٠,٠ %	١٠٠,٠ %	١٠٠,٠ %	المجموع

شكل (١٢-٢): الإبلاغ عن الفساد في حالة الضحية بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢



وبالمقارنة مع استطلاع أمان لعام ٢٠١١ فإن نسبة عدم حدوث أي تغيير في الفساد قد ارتفعت عن العام الماضي بنسبة ٢٠٪، حسب رأي المبحوثين، حيث بلغت ٢٨٪ في استطلاع ٢٠١١. وأن تحسناً حصل في رأي الجمهور بانخفاض نسبة الزيادة في مستوى الفساد لعام ٢٠١٢، حيث بلغت ٢٤٪ في العام ٢٠١١، مقابل ٢٤٪ في العام ٢٠١٢.

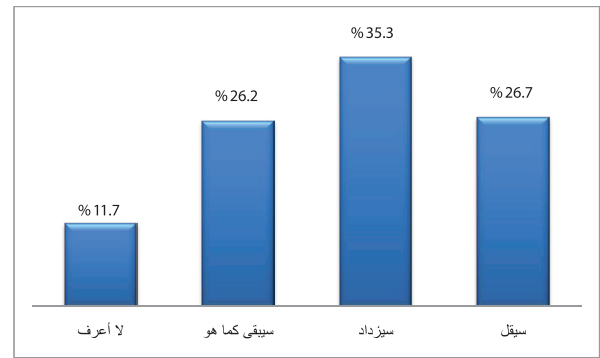
٢ - ١١: توقعات المبحوثين لمستوى الفساد لعام ٢٠١٣:

وحول توقعات المبحوثين لمستوى الفساد في العام ٢٠١٣، رأى ٢٧٪ منهم أنه سيقبل ( ١٧٪ في الضفة الغربية، ٤٢٪ في قطاع غزة)، مقابل ٣٥٪ منهم يعتقدون أنه سيزداد ( ٣٩٪ في الضفة الغربية، ٣٠٪ في قطاع غزة)، بينما ٢٦٪ منهم أجابوا أنه سيبقى كما هو ( ٢٥٪ في الضفة الغربية، ٢٨٪ في قطاع غزة)، و ١٢٪ منهم قالوا « لا أعرف».

جدول (٢-١٠): توقعات المبحوثين لمستوى الفساد عام ٢٠١٣ بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
٢٦,٧ %	٤١,٨ %	١٧,٤ %	سيقبل
٣٥,٣ %	٢٩,٥ %	٣٩,٠ %	سيزداد
٢٦,٢ %	٢٧,٩ %	٢٥,٢ %	سيبقى كما هو
١١,٧ %	٠,٨ %	١٨,٥ %	لا أعرف
١٠٠,٠ %	١٠٠,٠ %	١٠٠,٠ %	المجموع

شكل (٢-١١): توقعات المبحوثين لمستوى الفساد عام ٢٠١٣ بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢



## ١٢. الإبلاغ عن الفساد:

يتناول هذا القسم من الدراسة، التعرف على سلوك المبحوثين في حال تعرضهم لحالة فساد، إذا كانوا سيقومون بالإبلاغ عنها في حالتين الأولى كشاهد على فعل الفساد، والثانية كضحية لإرتكاب الفساد.

١٢ - ١: الإبلاغ عن حالة الفساد كشاهد:

بينت نتائج الدراسة، أن أكثر من ثلثي المبحوثين (٦٩٪) سيقومون بالإبلاغ كشهود عن فعل الفساد ( ٦٦٪ في الضفة الغربية، ٧٥٪ في قطاع غزة)، بينما أجاب ٢٨٪ منهم لا ( ٢٩٪ في الضفة الغربية ٢٥٪ في قطاع غزة)، في حين أن ٣٪ قالوا لا أعرف.

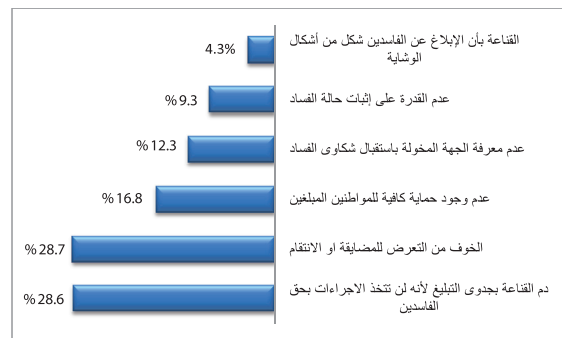
### ٣ - ١٢: أسباب عدم التبليغ عن الفساد:

حول عدم التبليغ عن حالات الفساد، اعتبر ٢٨٪ من المبحوثين انها تعود إلى عدم القناعة بجدوى التبليغ لأنه لن تتخذ الإجراءات بحق الفاسدين وبشكل متساو للخوف من التعرض للمضايقة والإنتقام. يلي ذلك عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين حسب ١٧٪ من المبحوثين (٢٠٪ في الضفة الغربية، ١١٪ في قطاع غزة)، في حين أن ١٢٪ منهم ذكروا عدم معرفة الجهة المخولة باستقبال شكاوي الفساد ( جاءت النسبة متساوية في الضفة والقطاع)، وأشار ٩٪ من المبحوثين إلى عدم القدرة على إثبات حالة الفساد ( ٨٪ في الضفة الغربية، ١١٪ في قطاع غزة). وقناعة ٤٪ من المبحوثين بأن الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية ( ٢٪ في الضفة الغربية، ٥٪ في قطاع غزة).

### جدول (٣ - ١٢): أسباب عدم التبليغ عن الفساد بحسب انطباق المواطنين ٢٠١٢

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	أسباب تقف حائلا أما التبليغ عن الفساد
٢٨,٦٪	٣٣,٢٪	٢٥,٨٪	عدم القناعة بجدوى التبليغ لأنه لن تتخذ الإجراءات بحق الفاسدين
٢٨,٧٪	٢٥,٨٪	٣٠,٦٪	الخوف من التعرض للمضايقة والإنتقام
١٦,٨٪	١١,٣٪	٢٠,٣٪	عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين
١٢,٣٪	١٢,٦٪	١٢,١٪	عدم معرفة الجهة المخولة باستقبال شكاوي الفساد
٩,٣٪	١١,٣٪	٨,٠٪	عدم القدرة على إثبات حالة الفساد
٤,٣٪	٥,٨٪	٣,٣٪	القناعة بأن الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية
١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	المجموع

### شكل (٣ - ١٢): أسباب عدم التبليغ عن الفساد بحسب انطباق المواطنين ٢٠١٢



### ٤ - ١٢: الإعتقاد في التبليغ عن الفساد:

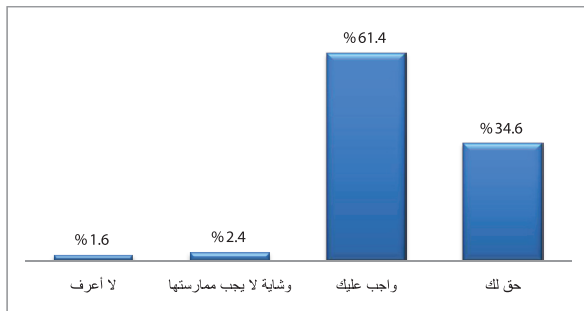
حول الإعتقاد في التبليغ عن الفساد، أظهرت نتائج الدراسة أن ٣٥٪ من المبحوثين يعتقدون بأن التبليغ عن الفساد واجب عليهم ( ٣٣٪ في الضفة الغربية، ٢٨٪ في قطاع غزة) وظهر انخفاض في النسبة بالمقارنة

مع استطلاع عام ٢٠١١ بلغت ١٤٪ حيث جاءت النسبة ٥٩٪ في العام ٢٠١١، بينما إعتبر ٦١٪ منهم أنه حق لهم ( ٦٤٪ في الضفة الغربية، ٥٧٪ في قطاع غزة)، وتبين أن ارتفاعا كبيرا حصل بنسبة ٣٠٪ بالمقارنة مع استطلاع عام ٢٠١١. حيث بلغت النسبة ٣١٪. ويعتقد ٢٪ منهم أنها وشاية لا يجب ممارستها ( ٢٪ في الضفة الغربية، ٣٪ في قطاع غزة)، و٢٪ منهم قالوا لا أعرف.

### جدول (٤ - ١٢): الإعتقاد في التبليغ عن الفساد بحسب انطباق المواطنين ٢٠١٢

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	واجب عليك
٣٤,٦٪	٣٧,٥٪	٣٢,٨٪	واجب عليك
٦١,٤٪	٥٧,٣٪	٦٤,٠٪	حق لك
٢,٤٪	٣,٤٪	١,٨٪	وشاية لا يجب ممارستها
١,٦٪	١,٨٪	١,٥٪	لا أعرف
١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	المجموع

### شكل (٤ - ١٢): الإعتقاد في التبليغ عن الفساد بحسب انطباق المواطنين ٢٠١٢

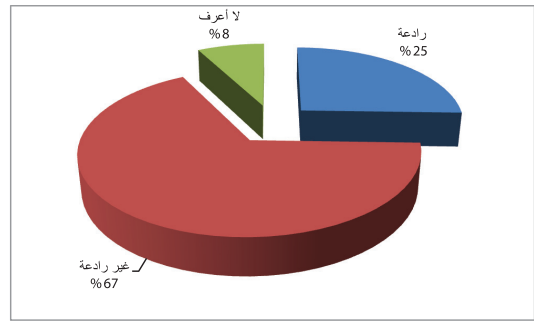


### ٥ - ١٢: العقوبات المتعلقة بجرائم الفساد:

أوضحت نتائج الدراسة حول العقوبات المتعلقة بجرائم الفساد، أن ٢٦٪ من المبحوثين يعتقدون أنها رادعة ( ٢٣٪ في الضفة الغربية، ٣٠٪ في قطاع غزة)، بينما يرى ٦٧٪ منهم أنها غير رادعة ( ٦٦٪ في الضفة الغربية، ٦٧٪ في قطاع غزة)، ويشار هنا إلى أن ارتفاعا كبيرا حصل في رأي المبحوثين بنسبة ١٠٪ بالمقارنة مع استطلاع امان لعام ٢٠١١ حيث بلغت النسبة ٥٧٪، وذكر ٨٪ من المبحوثين أنهم لا يعرفون.

### جدول (٥ - ١٢): العقوبات المتعلقة بجرائم الفساد بحسب انطباق المواطنين ٢٠١٢

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	رادعه
٢٥,٥٪	٣٠,٣٪	٢٢,٥٪	رادعه
٦٦,٨٪	٦٧,٤٪	٦٦,٤٪	غير رادعه
٧,٨٪	٢,٤٪	١١,١٪	لا اعرف
١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	المجموع



### ١٣. الجرائم الاقتصادية :

يتناول هذا القسم من الدراسة قياس رأي الجمهور حول فعالية إجراءات الملاحقة لمرتكبي الجرائم الاقتصادية المتعلقة بالأدوية والأغذية. وأيضاً مستوى العقوبة للغش والتحايل والتضليل الذي يمارسه البعض في القطاع الخاص.

#### ١٣ - ١ : ملاحقة مرتكبي الجرائم الاقتصادية :

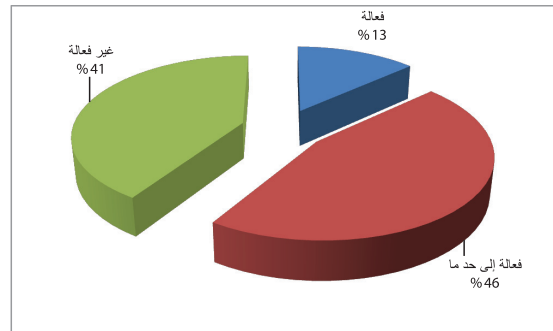
أشارت نتائج الدراسة إلى أن ١٣٪ من المبحوثين يعتبرون ملاحقة مرتكبي الجرائم الاقتصادية فعالة ( ١٢٪ في الضفة الغربية، ١٥٪ في قطاع غزة )، و٤٦٪ منهم يعتقدون أنها فعالة إلى حد ما ( ٤٣٪ في الضفة الغربية، ٥٠٪ في قطاع غزة )، مقابل ٤١٪ قالوا أنها غير فعالة ( ٤٤٪ في الضفة الغربية، ٣٦٪ في قطاع غزة )

جدول ( ١٣ - ١ ) : ملاحقة مرتكبي الجرائم الاقتصادية بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
فعالة	١٣,٤٪	١٢,٣٪	١٥,٠٪
فعالة إلى حد ما	٤٥,٧٪	٤٣,٣٪	٤٩,٥٪
غير فعالة	٤٠,٩٪	٤٤,٣٪	٣٥,٥٪
المجموع	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪

#### شكل ( ١٣ - ١ ) : ملاحقة مرتكبي الجرائم الاقتصادية بحسب انطباع المواطنين

٢٠١٢



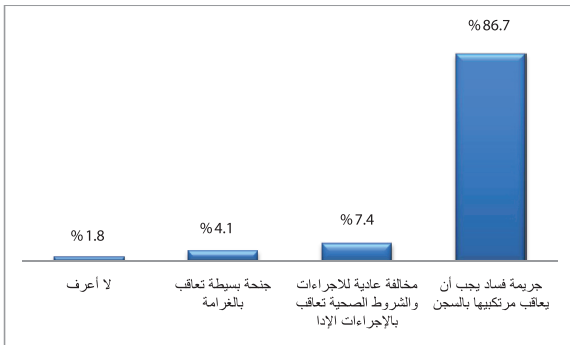
#### ٢ - ١٣ : درجة العقوبة لمرتكبي الجرائم الاقتصادية :

بينت نتائج الدراسة أن ٨٧٪ من المبحوثين يعتبرون الغش والتحايل والتضليل في الأدوية والأغذية جريمة فساد يجب أن يعاقب مرتكبيها بالسجن ( ٩٤٪ في الضفة الغربية، ٧٦٪ في قطاع غزة )، مقابل ٧٪ منهم يرون أنها مخالفة عادية للإجراءات والشروط الصحية تعاقب بالإجراءات الإدارية ( ٢٪ في الضفة الغربية، ١٥٪ في قطاع غزة )، بينما ٤٪ يعتقدون أنها جنحة بسيطة تعاقب بالغرامة ( ٢٪ في الضفة الغربية، ٧٪ في قطاع غزة )، و٢٪ منهم قالوا لا أعرف.

جدول ( ١٣ - ٢ ) : درجة العقوبة لمرتكبي الجرائم الاقتصادية بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
جريمة فساد يجب أن يعاقب مرتكبيها بالسجن	٧٥,٨٪	٩٣,٥٪	٨٦,٧٪
مخالفة عادية للإجراءات والشروط الصحية تعاقب بالإجراءات الإدارية	٧,٤٪	٢,٤٪	١٥,٣٪
جنحة بسيطة تعاقب بالغرامة	٤,١٪	٢,٣٪	٧,١٪
لا أعرف	١,٨٪	١,٨٪	١,٨٪
المجموع	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪

شكل ( ١٣ - ٢ ) : درجة العقوبة لمرتكبي الجرائم الاقتصادية بحسب انطباع المواطنين ٢٠١٢



# الملاحق

## توزيع العينة - أمان ٢٠١٢

٣,٥%	أمي/ملم	المستوى التعليمي
٩,٤%	ابتدائي	
٢٠,٨%	إعدادي	
٣٩,٢%	ثانوي	
١٥,٨%	كلية/معهد	
١٠,٦%	بكالوريوس	
٠,٦%	ماجستير فأعلى	
١٠٠,٠%	المجموع	
٤٠,٢%	يعمل	الحالة العملية
٩,٧%	عاطل عن العمل	
٣٣,٢%	ربة بيت	
١٢,٢%	طالب	
٢,٣%	متقاعد	
٢,٤%	غير قادر عن العمل	
١٠٠,٠%	المجموع	
٣٠,٩%	قطاع عام/ حكومي	قطاع العمل
٥٧,٨%	قطاع خاص	
٣,٥%	القطاع الأهلي (NGOs)	
٥,٧%	UNRWA	
٢,٢%	مؤسسات دولية	
١٠٠,٠%	المجموع	
٦٢,٧%	أقل من ٢٣٠٠	متوسط دخل الأسر - شيقل
٢٧,٩%	٢٣٠٠-٣٥٠٠	
٧,٥%	٣٥٠١-٥٠٠٠	
١,٩%	أكثر من ٥٠٠٠	
١٠٠,٠%	المجموع	

النسبة المئوية		
٦٢,٠%	الضفة الغربية	المنطقة
٣٨,٠%	قطاع غزة	
١٠٠,٠%	المجموع	
٦,٠%	جنين	المحافظة
٢,٠%	طوباس	
٤,٠%	طولكرم	
٢,٠%	قلقيلية	
٢,٠%	سلفيت	
٨,٠%	نابلس	
٨,٠%	رام الله	
١٠,٠%	القدس	
٢,٠%	أريحا	
٤,٠%	بيت لحم	
١٤,٠%	الخليل	
٨,٠%	شمال غزة	
١٢,٠%	غزة	
٦,٠%	دير البلح	
٨,٠%	خانيونس	
٤,٠%	رفح	
١٠٠,٠%	المجموع	
٤٨,٠%	مدينة	مكان السكن
٢٦,٠%	قرية/بلده	
٢٦,٠%	مخيم	
١٠٠,٠%	المجموع	
٥٠,٣%	ذكر	الجنس
٤٩,٧%	انثى	
١٠٠,٠%	المجموع	
٣٧,١%	أقل من ٣٠ سنة	الفئات العمرية
٢٨,٤%	٣١-٤٠	
٣٤,٥%	أكبر من ٤٠ سنة	
١٠٠,٠%	المجموع	

استطلاع حول آراء المواطنين بقضايا ذات علاقة بالفساد في الأراضي الفلسطينية

آب - أيلول 2012

معلومات عامة

Ques رقم الاستمارة: \_\_\_\_\_ Res رقم الباحث: \_\_\_\_\_

District المحافظة: \_\_\_\_\_

1. جنين 2. طوباس 3. طولكرم 4. قلقيلية 5. سلفيت  
 6. نابلس 7. رام الله 8. القدس 9. اريحا 10. بيت لحم 11. الخليل  
 12. شمال غزة  
 13. غزة 14. ديرالبلح 15. خانيونس 16. رفح

Place مكان السكن 1. مدينة 2. قرية/بلدة 3. مخيم

Loc اسم موقع العمل: \_\_\_\_\_

العينة

Gender الجنس 1. ذكر 2. انثى

الرقم المتسلسل للأسرة																العمر	١٨ سنة فأكثر	رقم الفرد
16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1		ابتداء بالأب الأكبر سنا	
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1			1
1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2			2
3	1	2	3	1	2	3	1	2	3	1	2	3	1	2	3			3
1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4			4
4	1	2	3	4	5	1	2	3	4	5	1	2	3	4	5			5
3	4	5	6	1	2	3	4	5	6	1	2	3	4	5	6			6

Q01 هل تعتقد بوجود الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية

1. نعم 2. لا (انتقل إلى Q02\_1) 3. لا رأي / لا أعرف (انتقل إلى Q02\_1)

Q01\_1 في حالة كانت الاجابة نعم، هل هو منتشر في اوساط

1. كبار المسؤولين 2. صغار الموظفين 3. في الحالتين 4. لا أعرف

Q02

كلف قانون مكافحة الفساد الفلسطيني الصادر في العام 2010 هيئة مكافحة الفساد المستقلة استلام ومتابعة أية بلاغات عن الفساد

Q02\_1 هل تعتقد / أن المواطنين يقومون عادة بإبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد؟

1. نعم 2. لا 3. لا أعرف

Q02\_2 هل تعتقد/ين بأن هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية تعمل باستقلالية دون تدخلات تؤثر على قراراتها وسير عملها؟

1. نعم (انتقل إلى Q03\_1) 2. لا 3. لا أعرف

Q02\_3 في حال كانت الإجابة لا، رتب من وجهة نظرك الجهات التالية من حيث مستوى تدخلها في عمل الهيئة من الأكثر تدخلًا إلى الأقل (بحيث يُعطى الرقم 6 للجهة الأكثر تدخلًا والرقم 1 للجهة الأقل تدخلًا).

مكتب الرئيس  رئاسة الوزراء والوزراء  أعضاء المجلس التشريعي  
 الأجهزة الأمنية  قادة الأحزاب  المحافظون ورؤساء البلديات

Q03

Q03-1 الفساد موجود بنسب متفاوتة في القطاعات المختلفة في المجتمع الفلسطيني، رتب/ي حسب رأيك القطاعات التالية من الأكثر تعرضًا للفساد إلى الأقل تعرضًا (بحيث يُعطى الرقم 5 للجهة الأكثر فسادًا والرقم 1 للجهة الأقل فسادًا).

القطاع العام  القطاع الخاص  القطاع الأهلي  
 الأحزاب السياسية  الهيئات المحلية

Q03\_2 ان القطاع العام الفلسطيني يقوم بتقديم خدمات متنوعة للمواطنين، رتب/ي حسب رأيك المؤسسات العامة التالية التي كانت أكثر مجالًا للفساد (بحيث يُعطى الرقم 6 للجهة الأكثر فسادًا والرقم 1 للجهة الأقل فسادًا).

الوزارات  الأجهزة الأمنية  المحاكم  
 النيابة العامة  مؤسسة الرئاسة  المجلس التشريعي

3\_ Q03 رتب/ي الوزارات التالية التي كانت أكثر مجالاً للفساد خلال العام 2012

(بحيث يُعطى الرقم 6 للجهة الأكثر فساداً والرقم 1 للجهة الأقل فساداً)

- وزارة الأشغال العامة  وزارة الصحة  وزارة النقل والمواصلات
- وزارة المالية  سلطة المياه  وزارة التربية والتعليم

Q04

1\_ Q04 هناك انطباعات مختلفة لدى المواطنين حول مدى انتشار الفساد في فلسطين، رتب/ي حسب رأيك الاشكال التالية للفساد من الاكثر انتشارا الى الاقل انتشارا في القطاع الحكومي (المؤسسات والوزارات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية)،

(بحيث يُعطى الرقم 6 للشكل الأكثر انتشاراً والرقم 1 للاقل انتشاراً)

- الوساطة، المحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات العامة
- تبديد الأموال العامة
- استخدام الموارد والممتلكات العامة لأغراض شخصية (مثل سيارة حكومية، تلفون حكومي... الخ)
- التكسب من الوظيفة العامة (مثل الحصول على رخص ووكالات أو أراض حكومية بدون وجه حق)
- الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق
- غسل الأموال

2\_ Q04 رتب/ي حسب رأيك الاشكال التالية للفساد من الاكثر انتشارا الى الاقل انتشارا في القطاع الاهلي (المؤسسات الاهلية NGO's) (بحيث يُعطى الرقم 5 للشكل الأكثر انتشاراً والرقم 1 للاقل انتشاراً)

- الوساطة، المحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات
- الوساطة، المحسوبية والمحاباة في التعيينات للوظائف
- الوساطة والمحسوبية والمحاباة في العطاءات والتعاقد مع الموردين
- استخدام موارد وممتلكات المؤسسة لأغراض شخصية أو انتخابية (مثل سيارة، تلفون المؤسسة، العاملين في المؤسسة أو أية موارد لدى المنظمة الأهلية... الخ)
- الرشوة.

3\_ Q04 رتب/ي حسب رأيك، الاشكال التالية للفساد من الاكثر انتشارا الى الاقل انتشارا في القطاع الخاص (المؤسسات التمثيلية الخاصة بالقطاع الخاص، الشركات المساهمة العامة، الشركات الاجنبية (العابرة للحدود)).

(بحيث يُعطى الرقم 5 للشكل الأكثر انتشاراً والرقم 1 للاقل انتشاراً)

- الوساطة، المحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات
- الوساطة، المحسوبية والمحاباة في التعيينات للوظائف
- تخصيص مكافآت كبيرة لأعضاء مجلس الإدارة
- استخدام موارد الشركة لأغراض شخصية (مثل سيارة الشركة، تلفون... الخ)
- دفع الرشوة للمتنفذين في القطاع العام (لحصول على رخص واذونات أو عطاءات بدون وجه حق أو التهرب الضريبي)

Q05\_1 هل اضطررت انت شخصيا أو أحد أقاربك أو اصدقائك لاستخدام ( الواسطة، المحسوبية، الرشوة... ) للحصول على احدى الخدمات العامة مثل (التعليم، الصحة، المياه، الكهرباء، الخدمات البلدية )

1. نعم  
2. لا  
3. لا رأي/ لا أعرف

Q05\_2 رتب/ي، حسب رأيك، ما هي الخدمات التي كانت أكثر مجالا للفساد خلال العام 2012؟

(بحيث يعطى الرقم 6 للأكثر أهمية والرقم 1 للأقل أهمية)

- الخدمات الصحية  توزيع المساعدات العينية والمالية  تخليص جمركي أو ضريبي
- الحصول على رخصة السواعة، ترخيص السيارة  التوظيف
- المعاملات المدنية ( الجوازات، الهويات، طلبات تم الشمل...الخ)

Q06 هل يتمكن المواطنون من الوصول الى المعلومات العامة بسهولة ويسر؟

1. نعم  
2. لا

Q07 هل تعتقد \_\_\_\_\_

1. يوجد إلى حد كبير	2. يوجد إلى حد ما	3. لا يوجد	4. لا أعرف	
				Q07_1
				وجود فساد في المحاكم
				Q07_2
				وجود فساد في النيابة العامة
				Q07_3
				وجود واسطة أو محسوبية في التوظيف

Q08 ينتشر الفساد في أي بلد لعدة أسباب. رتب الأسباب التالية والتي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين

(بحيث يعطى الرقم 6 للأكثر أهمية والرقم 1 للأقل أهمية)

- ضعف سيادة القانون  ضعف المؤسسات الرقابية  غياب مجتمع مدني فاعل
- الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد  عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين.
- قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد وأهمية الإبلاغ.

Q09 هل تعتقد أن وسائل الاعلام الفلسطينية قامت بدورها في الكشف وتسييل الضوء على قضايا فساد حدثت في العام 2012

1. نعم 2. لا 3. لا أعرف

Q10

Q10\_1 باعتقادك هل حصل تغيير على مستوى انتشار الفساد خلال العام 2012؟

1. نعم، ازداد 2. نعم، انخفض 3. لم يتغير 4. لا أعرف

Q10\_2 هل تعتقد/ين أن مستوى الفساد خلال العام 2013؟

1. سيقبل 2. سيزداد 3. سيبقى كما هو 4. لا أعرف

Q11 لو حصل وتعرضت/ي لحالة فساد فهل ستقوم/ين بالابلاغ عنها فيما لو كنت \_\_\_\_\_

Q11\_1 شاهد/ة على فعل فساد؟ 1. نعم 2. لا 3. لا أعرف

Q11\_2 ضحية لارتكاب فعل فساد؟ 1. نعم 2. لا 3. لا أعرف

Q12 الأسباب أدناه قد تقف حائلا أمام تبليغك عن الفساد، أرجو ترتيبها حسب الأهمية :

(بحيث يعطى الرقم 6 للأكثر أهمية والرقم 1 للأقل أهمية)

- عدم معرفة الجهة المخولة باستقبال شكاوى الفساد  عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين
- عدم القناعة بجدوى التبليغ لأنه لن تتخذ الاجراءات بحق الفاسدين  الخوف من التعرض للمضايقة او الانتقام
- عدم القدرة على إثبات حالة الفساد  القناعة بأن الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية

Q13

Q13\_1 هل تعتقد/ين أن الإبلاغ عن فساد

1. حق لك 2. واجب عليك 3. وشاية لا يجب ممارستها 4. لا أعرف

Q13\_2 هل تعتقد/ين أن العقوبات التي تطبق على مرتكبي جرائم الفساد

1. رادعة 2. غير رادعة 3. لا أعرف

Q14

Q14\_1 ظهرت حالات جرائم اقتصادية عديدة تعلقت بالأدوية والأغذية خلال الأعوام الماضية. هل تعتقد أن الملاحقة لمرتكبيها

1. فعالة 2. فعالة إلى حد ما 3. غير فعالة

Q14\_2 هل تعتقد أن الغش والتحايل والتضليل في الدواء أو الغذاء والذي يمارسه البعض من القطاع الخاص يعتبر \_\_\_\_\_

1. جريمة فساد يجب أن يعاقب مرتكبيها بالسجن 2. مخالفة عادية للإجراءات والشروط الصحية تعاقب بالإجراءات الإدارية 3. جنحة بسيطة تعاقب بالغرامة 4. لا أعرف

Age العمر: \_\_\_\_\_

Educ المستوى التعليمي:

- |          |                  |              |              |
|----------|------------------|--------------|--------------|
| 4. ثانوي | 3. إعدادي        | 2. ابتدائي   | 1. أمي/ملم   |
|          | 6. ماجستير فأعلى | 5. بكالوريوس | 4. كلية/معهد |

Work الحالة العملية :

- |         |            |                       |           |
|---------|------------|-----------------------|-----------|
| 4. طالب | 3. ربة بيت | 2. عاطل عن العمل      | 1. يعمل   |
|         |            | 6. غير قادر على العمل | 5. متقاعد |

Sector (للعاملين فقط) قطاع العمل :

- |                         |                 |                   |
|-------------------------|-----------------|-------------------|
| 3. القطاع الأهلي (NGOs) | 2. قطاع خاص     | 1. قطاع عام/حكومي |
|                         | 5. مؤسسات دولية | 4. UNRWA          |

Income متوسط دخل الأسرة الشهري: \_\_\_\_\_ شيقل

Telenum رقم الهاتف/ الجوال إن أمكن: \_\_\_\_\_

إنه المقابلة واشكر المبحوث



## إعداد

# مركز قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية

برنامج أمان بتمويل من حكومات النرويج وهولندا ولوكسمبورغ

مكتب غزة: شارع الحلبي، عمارة الحشام.  
هاتف: +970 8 2884767  
فاكس: +970 8 2884766  
البريد الإلكتروني: info@aman-palestine.org  
الصفحة الإلكترونية: www.aman-palestine.org

الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان  
المقر الرئيسي: رام الله، شارع الإرسال، حي المصايف، عمارة الرماوي  
هاتف: +970 2 2989506 \ +970 2 2974949  
فاكس: +970 2 2974948  
ص.ب: 69647 القدس: 95908